ما مضى من عام ٢٠١٣

مـاذا أسـعدهم فـيـه.. ومـاذا سـاءهم منه؟

إجمـاع علـى أن مـا سـاءهم هـو أعمـال الفوضـى والتخريب

حسن الدوسري: ساءني موقف اتحاد عمال البحرين الذي أساء إلى وطنه!

○ حسن الدوسري

○ محمود المحمود.

○ خميس الرميحي.

○ عادل العسومي.

○ حسن كمال.

خميس الرميحي: أسعدنا صدور وتنفيذ توصيات المجلس الوطني

عادل العسومي: يحزنني السكوت على سفراء يسيئون إلى وطننا!

استطلاع: ياسمين صلاح

لم يبق الكثير على موعد توديعنا لعام ٢٠١٣ ميلادية.. ونظرا لأن عطلة عيد الأضحى المبارك هذا العام كانت الأطول حيث تجاوزت العشرة أيام بالنسبة إلى الكثيرين.. فإنها أتاحت الفرصة الأكبر للتأمل وتقييم الماضي والحاضر من هذا العام وإلقاء إطلالة على المستقبل.

فماذا أعجب أو اسعد أصحاب الرأي من أحداث ٢٠١٣.. وماذا ساءهم منه ومن أفعال البعض.. وتوقعاتهم لعام جديد قادم إلينا في القريب؟

عبّر النائب حسن الدوسري عن نظرته فيما شهدته ساحة البحرين السياسية من أحداث خلال عام ٢٠١٣. حيث يرى أن ما شهدته البحرين ما هو إلا تواصل لأحداث بدأت عام ٢٠١١. سواء من جانب من يدعون نفسهم بالـ«معارضة» أو من الجانب الحكومي. وأضاف «تواصلت أعمال التخريب وتشويه سمعة البحرين في الخارج. لكن الحكومة حاولت توضيح الحقيقة للعالم بأن ما يجري في البحرين ليس مطالب شعبية. إنما هي أعمال إرهابية هدفها الأساسي قلب نظام الحكم». وفي الجانب الاقتصادي. يرى أن اقتصاد البحرين يتعافى ببطء. لكن عامل الوقت كفيل بعودة اقتصادها القوي وعودة ثقة المستثمرين والبنوك والبحرين لمركزها الاقتصادي.

وفي سؤال «أخبار الخليج» للنائب الدوسري عن أهم الاحداث التي كان لا يتمنى وقوعها في العام المنصرم. قال:

يسيئني أن يقوم مواطن بتشويه سمعة وطنه في محافل دولية في الخارج. كما حدث بالنسبة إلى موضوع حقوق الإنسان عندما حاول البعض تقديم تقارير مغلوطة لتشويه سمعة البحرين. كما أن شكاوى وتقارير اتحاد العمّال لمنظمة العمل الدولية كلها مغلوطة وفبركات تسيء إلى صورة البلاد. فيحزّ في نفسي كيف أن دولة قدمت كل هذه التسهيلات إلى مواطنيها أن يستميتوا في إلحاق الضرر والأسى بها.

وفي حديثه عمّا كان يتمنّى حدوثه في العام ٢٠١٣. قال الدوسري إنه تمنّى ومازال يتمنى ويطالب بتشكيل اتحاد فيدرالي لدول الخليج العربية. كما دعا له خادم الحرمين الشريفين مسبقا. حيث إن الدول الكبرى لا تحترم الكيانات الصغيرة. وبهذا الاتحاد سنشكّل قوة تقف أمام من يعاديها.

ولأمنياته لعام ٢٠١٤. تمنّى النائب كل الخير لمملكة البحرين. وأن يعود الوئام والوحدة الوطنية. وقال: «من حقّ الكلّ المطالبة بحقوقهم. لكن ليس بترويع البلاد وتخريبها وزعزعة أمن المواطنين».

مؤسفة لأبعد الحدود

ويرى النائب محمود المحمود فيما يتعلق بأحداث عام ٢٠١٣ السياسية. أنها كانت مؤسفة لأبعد الحدود. وأن الوضع العام للمملكة لم يكن أفضل من عام ٢٠١٢. قائلا: «كنّا نتوقع مع دخول الحوار الوطني مجالا أوسع للتعاون بين المعارضة والحكومة. أن يحدث تراجع في نسبة الانفلات الأمني. ولكن مع الأسف كأن كل ما تقدمت به حكومة البحرين يمثل خطوة للأمام لإيجاد حلول.. نرى ازدياد في الانفعالات الأمنية. مما انعكس بشكل سيء للغاية على الشركات والمؤسسات التجارية والاقتصادية».

وقال المحمود إنه يتمنى قبل انقضاء عام ٢٠١٣. حدوث تغيير في بعض الوجوه الوزارية التي يرى أنها لا تعمل بالكفاءة اللازمة.

وختم المحمود حديثه لـ«أخبار الخليج» بأمنياته لعام ٢٠١٤. فيتمنّى أن يسود الأمن والأمان في ربوع مملكة البحرين أولا. وثانيا في الوطن العربي والإسلامي. وأضاف: «نريد أن نعود كما كنّا منذ عدّة أعوام. كما عاش آباؤنا في السابق أبسط أشكال الحياة لكنها كانت أسعدها. كما أتمنى أن نعيش في وئام وتعاطف وأن نتوقّف عن محاسبة بعضنا البعض على أبسط الأشياء».

توصيات المجلس الوطني

وبكل تفاؤل وسعادة. تحدث النائب خميس الرميحي عن أبرز الأحداث المفرحة التي شهدتها مملكة البحرين. والتي على رأسها انعقاد المجلس الوطني بناء على توصية جلالة الملك حمد بن عيسى. فقال: «رفعت في الجلسة ٢٢ توصية كانت هي الأبرز على المستوى المحلّي. حيث حققت الحكومة الموقّرة ١٧ منها. أهمها مكافحة الإرهاب وتنفيذ الأحكام الصادرة بحق المخرّبين. أما الخمس توصيات الأخرى فتعمل الحكومة على تنفيذها. حيث إنها ترتبط ببعضها. ويتطلّب لتنفيذها إصدار بعض الاحكام القضائية».

كما ذكر الرميحي أن تمرير الموازنة العامة. والتي أفرحت الجميع واستفاد منها ما يقارب الـ١٠٠ ألف مواطن بحريني. والتي تعتبر من الأمور المبهجة التي سنتذكر حدوثها في العام ٢٠١٣.

ومن جانب الأعمال المؤسفة التي شهدتها البحرين. فيرى أن أكثرها أسفا وألما هو فقد البحرين لرجال أمن شرفاء دفعوا أرواحهم لدحر إرهاب أعمى لا يعرف دينا أو وطنا وإن كان فاعله معروفا. وأضاف: «نسأل لهم المغفرة والرحمة. وأن يلهمنا الله الصبر على فقدانهم لأنهم أبناء البحرين جميعا».

وفي أمنياته لعام ٢٠١٤. تمنّى النائب أن يعمّ السلام ربوع البحرين والوطن العربي أجمع. الذي يشهد مؤامرات هدفها التفتيت وامتلاك ثرواته العربية.

ستبقى البحرين قوية

وقال النائب عادل العسّومي إن البحرين قد مرّت خلال العام المنصرم بالعديد من الأحداث المؤسفة والمفرحة. ولكن رغم ذلك يبقى كيان البحرين قوياً لا يتزعزع. ويكفيها فرحةً أن القيادة والشعب مازالوا بخير يحاربون ويقاومون كل من يعادي هذه الأرض الطيبة. ويضيف العسّومي: «رغم أن سفراء بعض الدول الذين من المفترض أن يمثّلوا الحق. أصبحوا صوراً تمثل الباطل. ولكن مازالت البحرين بخير وأتمنى مع حلول العام الجديد أن تتخلص البحرين من جميع الإرهابيين وكل من يدعمهم».

وفيما يخصّ الجانب الثقافي. تحدث الشاعر حسن كمال لـ«أخبار الخليج» عما شهدته ساحة البحرين من فعاليات ثقافية خلال عام ٢٠١٣. قائلا: ألاحق وأتابع كل الفعاليات كالفنون الثقافية والتشكيلية وغيرها. كما يعجبني صمود وإصرار الشباب البحريني صاحب المواهب الموسيقية أمام المتغيرات السياسية والأوضاع في المنطقة العربية وفي البحرين. حيث أصبح الإنتاج الموسيقي قليلا جدا حتى تكاد الأغنية البحرينية أن تندثر. ورغم ذلك هم مكافحون حتى الآن. لذلك وجب على الجهات المختصة الاهتمام بهم وتشجيعهم.

وعبّر الشاعر عن أمنياته لعام ٢٠١٤ قائلا: أتمنى أن تنتهي كل الأزمات السياسية في كل الأقطار العربية. ليتفرغ الناس لحياتهم ويقدرون الفن والأدب. كما أتمنى أن يبتعد كل الوطن العربي عن المحاولات التي تحاول تدميره وتحطّم الأمة العربية وفنها وثقافتها وحضارتها فيما يروّجون له ويدعون له من عنف وأفكار عجفاء.

يؤسفنا.. الخارجون على القانون

وقال المواطن عبدالله فريد. عن رأيه فيما شهدته ساحة البحرين السياسية من أحداث خلال العام المنصرم: إن الحوار الوطني كان ومازال يهدف إلى رأب الصدع بين المجتمع البحريني بجميع طوائفه. لكن بعض الأحداث جرت بعكس اتجاه الريح بسبب الخارجين على القانون الذين يهدفون إلى زرع التوتر واستهداف وحدة الشعب البحريني.

وكان المواطن عبدالله يتمنى عدم حدوث ما شهدته البحرين من أعمال إرهابية. التي تمثلت في استهداف رجال الأمن. وتفجيرات زعزعت أمن البلاد وروّعت المواطنين. كما تمنّى انتهاء الأعمال الإرهابية وتوقف التدخل الأمريكي الإيراني في دول الخليج. والتوصل إلى حلول ترضي جميع أطياف المجتمع فيما يتعلق بالحوار الوطني.

وفي حوار مع مواطن آخر. وصف السيد جمال أحمد ما حدث في البحرين خلال العام بالمحزن والمُشين. حيث إن البحرين لطالما كانت بلد الأمن والأمان. ومتنفّسا لجميع أبناء دول الخليج حيث يقضون إجازاتهم فيها. وإنه لمن المؤسف أن تتعرض بلد يعمّها الخير الوفير لعمليات إرهابية ومخططات خارجية لتدميرها.

وعند سؤاله عمّا كان يتمنى حدوثه خلال العام الماضي. قال جمال: «تمنّيت أخذ إجراءات أكثر صرامة ضد المخرّبين والمعتدين على امن البلاد. كما تمنيّت ومازلت أتمنى وقف التعاون بين دول الخليج وأمريكا وإيران اللتين أعتبرهما رأس الأفعى. والسبب وراء كل ما يحدث في البلاد».

ويأمل المواطن جمال حلول العام الجديد وقد تحسنت أوضاع البحرين. وجميع الدول العربية. وأن تعيش الأمم والشعوب في سلام ويرضى الجميع بكلّ ما قسم لهم.

بالشمع الأحمر

السعودية.. جعلت العالم يحك رأسه..!

د. محمد مبارك
Mubarak_bh@yahoo.com

في غضون أقل من ٢٤ ساعة بعد فوز المملكة العربية السعودية بمقعدها (غير الدائم) في مجلس الأمن بأغلبية ساحقة قوامها ١٧٦ صوتاً من أصل ١٩٢ صوتاً. وجهت المملكة صفعة قاسية إلى منظمة الأمم المتحدة بأكملها. بإعلانها اعتذارها عن عدم قبولها بشغل هذا المقعد. في مناورة قوية عرت ضعف مجلس الأمن وازدواجية معاييره وفشله. وفي خطوة وصفها الإعلام الدولي بأكمله بأنها «غير مسبوقة» في تاريخ الأمم المتحدة.

مجلس الأمن. وباقي الدول الأعضاء فيه. وجدوا أنفسهم في ورطة حقيقية. هذه الورطة تتلخص في عدة جوانب. أولها أن القرار السعودي وضع جميع هذه الدول في حيرة كبيرة من أمرها. وجعلها تحك رأسها. بل دعوني أقول لكم إن البعثة الدبلوماسية السعودية نفسها في الأمم المتحدة أصيبت بالحيرة لأنها لم تكن على علم مسبق بالقرار الذي تم اتخاذه من قبل وزارة الخارجية السعودية في العاصمة الرياض. بحسب ما أفاد الصحفي السعودي أحمد العمران. حتى الأمين العام للأمم المتحدة. بان كي مون. لم يعلم بالقرار السعودي إلا عبر وسائل الإعلام. مثله مثل أي مراقب داخل وخارج مبنى الأمم المتحدة. وقد وصلت الحيرة ببعض المراقبين إلى درجة الهذيان. على سبيل المثال. بعد إعلان خبر القرار السعودي غير المسبوق. قال «مايكل هينا». زميل معهد «سنتشري فاونديشن» بنيويورك إن القرار السعودي «مثير للسخرية ولا تأثير له». وواصل قائلاً «لا بد أن الدبلوماسيين السعوديين يشعرون بالخجل الآن». مثل هذه التعليقات التي صدرت عن بعض المراقبين السياسيين تدل على أنهم كانوا فعلاً في حيرة من أمرهم.

من جانب آخر. فإن الوجه الآخر للورطة التي وقع فيها مجلس الأمن يتمثل أيضاً في عدم وجود أي آلية للتعامل مع اعتذار المملكة العربية السعودية عن مقعدها. في ميثاق الأمم المتحدة بأكمله. لا وجود لما يتطرق إلى إسقاط عضوية دولة منتخبة من مجلس الأمن. ولا وجود لما يتطرق إلى تبديل دولة عضو بدولة أخرى في حال اعتذرت دولة عن شغل مقعدها في مجلس الأمن. وهو ما يعني. بحسب بعض المراقبين. أن مقعد المملكة العربية السعودية في مجلس الأمن (ما لم يتم إيجاد حل مناسب للمعضلة) قد يظل معلقاً مدة سنتين من دون أن تتمكن الأمم المتحدة من انتخاب عضو آخر. وهو ما قد يعرقل قرارات مجلس الأمن. حيث تتطلب ما لا يقل عن ٩ أصوات من أصل ١٥ صوتاً.

لكن بغض النظر عن هذا وذاك. فإن الأهم في الموضوع هو ما سينطوي على القرار السعودي من إجراءات تريد المملكة العربية السعودية اتخاذها لحلحلة قضايا الشرق الأوسط والتعامل معها. ومن بينها القضيتان الفلسطينية والسورية. بعد أن باتت هذه القضايا بمثابة لعبة «بينغ بونغ» بين واشنطن وتل أبيب. أو واشنطن وموسكو.

رئيس المحكمة الدستورية يشارك في احتفال المحكمة العليا بأبوظبي

○ الشيخ خليفة بن راشد.

غادر البلاد صباح امس الشيخ خليفة بن راشد بن عبدالله آل خليفة رئيس المحكمة الدستورية والوفد المرافق متوجهين إلى دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة للمشاركة في الاحتفال بمرور أربعين عاما على انشاء المحكمة الاتحادية العليا بأبوظبي وذلك خلال الفترة من ٢١ – ٢٢ اكتوبر ٢٠١٣. وصرح لشدى مغادرته البلاد ان هذه المشاركة تأتي في إطار التعاون القائم بين البلدين الشقيقين في المجال القضائي والقانوني.

النائب تقوي تطالب وزارة العمل بتحسين أوضاع العمالة الوافدة

طالبت عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي وزارة العمل بإيلاء المزيد من الاهتمام والرعاية للعمالة الوافدة في البحرين والتي تتعرض شريحة منها إلى سوء المعاملة أو انتهاك لحقوقها الوظيفية مما يؤدي إلى انتحار أصحاب النفوس الضعيفة منها.

وقالت تقوي إنها تتابع تزايد حالات سوء المعاملة التي يتعرض لها عمال وافدون في مصانع لا توفر بيئة عمل سليمة للعمل. وبخاصة ما تنشره الصحافة المحلية وما يصلها من معلومات. وأن ذلك يتطلب أن تنفذ الوزارة حملات توعوية وتفتيشية لمختلف مواقع العمل التي تتكدس فيها العمالة ولا تجري مراعاة توفير متطلبات العمل والمعيشة اللائقة.

وأكدت تقوي أنه يجب على الوزارة ألا تقف مكتوفة الأيدي وتتفرج لحين وقوع المشاكل العمالية. كمثل ما جرى في حوادث سابقة مثل احتراق مساكن للعمال أو شكاوى المجمعات السكنية البحرينية من مضايقات العمالة الوافدة العازبة أو غير ذلك من شكاوى حول سوء المعاملة. لأن تجارب ما جرى في الفترة الماضية يدين الوزارة في تباطؤها لاتخاذ الاجراءات والعلاجات النافعة للتصدي لمشاكل العمالة الوافدة في البحرين.

وتساءلت تقوي عن دقة ما أثير مؤخرا بشأن حرمان العمالة الوافدة من حق الانضمام للنقابات العمالية وأن انضمام بعض العمال للمنظمات النقابية يواجه بمضايقات من أرباب العمل في أرزاقهم. ومشيرة تقوي إلى أن القانون البحريني لتنظيم النقابات العمالية لا يقصر حق الانضمام للتنظيم النقابي على المواطنين فقط وإنما يشمل العاملين في المنشأة. وبالتالي فيجب على الوزارة أن تتدخل فورا لتوضيح ذلك لأصحاب العمل الذين يمارسون ضغوطا بحق العمال البسطاء عبر التهديد بالفصل أو التسفير وهو ما يخالف التزامات مملكة البحرين الحقوقية.

ودعت تقوي وزارة العمل إلى وضع حد للمشاكل المتكررة التي تواجه العمالة الوافدة في البحرين. وعلى رأس هذه المشاكل تأخر أصحاب العمل في الوفاء بسداد الأجور الشهرية للعمال. وهي التي تؤدي إلى مشاكل ومصاعب حياتية للعامل الذي تغرّب عن بلده للعمل في البحرين. لافتة تقوي إلى أن من بين أبرز المشاكل أيضا الأجور الزهيدة التي تصرف للعمالة الوافدة البسيطة. حيث لا تتجاوز بعض الأجور ٦٠ دينارا شهريا. وهو مبلغ لم يأخذ بنتائج الدراسات الرسمية والأهلية حول الحد الأدنى اللازم للحياة الكريمة في البحرين.

الجدير بالذكر أن إحصائية هيئة تنظيم سوق العمل في الربع الأول من العام ٢٠١٣ تذكر وجود ٤٩٩ ألفا من العمالة الوافدة في البحرين. من مجموع ٦٤٧ ألفا. بينما العمالة البحرينية تشكل ١٤٧ ألفا. وأكثر القطاعات استقطابا للعمالة قطاع الإنشاءات ثم تجارة البيع بالتجزئة والجملة.